المصدر: وكالة الأنباء السعودية (واس)

Gulf Research Center
Knowledge for All

العلاقات السعودية الفرنسية: شراكة استراتيجية لتعزيز الاستقرار الإقليمي والازدهار المشترك

د. عبد العزيز بن صقر

مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث

العلاقات السعودية الفرنسية: شراكة استراتيجية لتعزيز الاستقرار الإقليمي والازدهار المشترك

أغسطس 2026

مُقـــدمة

شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية تطورًا لافتًا خلال السنوات الأخيرة، ارتقى معها مسار التعاون بين البلدين إلى شراكة استراتيجية أرحب أفقًا وأكثر تنوعًا. ولم يعد هذا التنسيق محصورًا في قطاعات الدفاع والأمن والتجارة والاستثمار والطاقة، بل اتسع ليشمل تنسيقًا سياسيًا وتعاونًا دبلوماسيًا متزايدًا تجاه القضايا الإقليمية، وهو ما يمنح هذا الشراكة بُعدًا حيويًا في ظلّ المشهد الدولي الراهن وما يكتنفه من تزايد الاستقطاب والتنافس الجيوسياسي، واستمرار الاضطرابات الإقليمية، إلى جانب تحوّل أنماط الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول.

وتتجلى الأهمية الأعمق للعلاقات السعودية الفرنسية في التكامل الفريد بين قدراتهما الاستراتيجية؛ إذ لم يعد وجود هذه الشراكة بين الرياض وباريس محلّ شك، بل باتت واقعًا راسخًا يتجاوز التساؤلات، ليبقى التساؤل الجوهري مُنصبًّا على آفاقها المستقبليّة وما يمكن أن تؤول إليه. وتتبدّى هذه المسألة بوضوح في ثلاثة مجالات رئيسة: الدفاع والأمن البحري، والتنسيق الدبلوماسي تجاه القضية الفلسطينية والأزمات الإقليمية الأخرى، فضلاً عن التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الداعم لمسيرة التحول الشامل التي تخوضها المملكة في إطار رؤية 2030. وهكذا، تتبلور القيمة الحقيقية للروابط السعودية الفرنسية في قدرة الطرفين على مزج الثقل الإقليمي بالنفوذ الدبلوماسي، والقدرات العسكرية بالموارد الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع الخبرات التكنولوجية والثقافية.

الجذور التاريخية وتطور الشراكة الاستراتيجية

تعود أسس العلاقات السعودية الفرنسية إلى قرن من الزمان؛ فقد أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وفرنسا عام 1926، عندما عيّنت فرنسا أول قنصل لها لدى المملكة، ثم أنشأت بعثتها الدبلوماسية في جدة عام 1932. وشكّلت الزيارة الرسمية التي قام بها الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود إلى فرنسا عام 1967 محطة مفصلية في مسار العلاقات بين البلدين، حيث التقى بالرئيس شارل ديغول، وأسست الزيارة لنمط من التعاون الثنائي لم يكن محكومًا حصريًا بعلاقة أيٍ من البلدين بقوة دولية أخرى.

وتعززت العلاقات لاحقًا من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى والتواصل المؤسسي بين البلدين، ومن بينها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حال توليه أمارة منطقة الرياض– إلى فرنسا عام 1997، التي وقّع خلالها اتفاقية للتعاون والصداقة بين الرياض وباريس. وأسهمت هذه المبادرات في ترسيخ علاقة أدى فيها التعاون الثقافي دورًا مكملًا للدبلوماسية الرسمية بين الدولتين.

المصدر: Arab News

وخلال العقد الماضي، اكتسبت العلاقات بين البلدين بُعدًا استراتيجيًا جديدًا، واتسع نطاقها في إطار رؤية 2030 ليشمل قطاعات مثل الاستثمار والسياحة والثقافة والبنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة والدفاع. وتعزز الطابع الاستراتيجي للشراكة من خلال اللقاءات رفيعة المستوى بين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس الوزراء، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

نتيجة لذلك، لم تعد العلاقات الثنائية تقتصر على ملف استراتيجي واحد، بل أصبحت أكثر رسوخًا وامتدادًا في قطاعات متعددة. من جهة أخرى، يوفر مجلس الشراكة الاستراتيجي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الفرنسية، الذي اتُّفق على إنشائه خلال زيارة الرئيس ماكرون إلى المملكة في ديسمبر 2024، إطارًا لتنسيق العلاقة على أعلى مستوى سياسي، وتحويل الاتفاقات الاستراتيجية إلى أوجه تعاون عملية. ويكشف هذا التطور التاريخي عن مسار مهم: فقد اتسعت العلاقات السعودية الفرنسية عبر قطاعات متعددة، بالتوازي مع تعمقها على المستوى الاستراتيجي.

الأهمية الاستراتيجية للشراكة

تنبع أهمية فرنسا بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية من تكامل قدراتها الدبلوماسية والعسكرية، ودورها المؤثر على المستوى الأوروبي، وثقلها الاقتصادي. ففرنسا، بوصفها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقوة عسكرية كبرى، وعضوًا في الاتحاد الأوروبي، وفاعلًا بارزًا في قطاع الصناعات الدفاعية، فضلًا عن حضورها الراسخ منذ عقود في منطقة الشرق الأوسط، تتمتع بمكانة تتيح لها الانخراط مع المملكة على المستويات الثنائية والإقليمية والأوروبية والدولية. وتتيح هذه المكانة للمملكة الاستفادة من فرنسا كشريك قادر على التعامل مع القضايا الدفاعية والاقتصادية، والمشاركة في النقاشات الأوروبية بشأن منطقة الخليج، والاستناد إلى نفوذها الدبلوماسي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ودعم أهداف الأمن الإقليمي.

أما بالنسبة إلى فرنسا، فتكتسب المملكة العربية السعودية أهمية استراتيجية لا تقل عن أهمية فرنسا بالنسبة إلى المملكة. فهي صاحبة أكبر اقتصاد في العالم العربي، وعضو في مجموعة العشرين، ومن أبرز منتجي الطاقة، وتتعزز مكانتها بوصفها قوة دبلوماسية تتمتع بقدرة متنامية على جمع الأطراف وتعزيز الحوار والتشاور. ويمنحها موقعها نفوذًا واسعًا في منطقة الخليج والعالمين العربي والإسلامي، وكذلك في المؤسسات الاقتصادية الدولية، فيما يتجلى دورها الدبلوماسي المتنامي في عدد من الملفات، من بينها أوكرانيا والسودان وإيران ولبنان واليمن وفلسطين. لذلك، لا تقتصر أهمية المملكة بالنسبة إلى فرنسا على كونها شريكًا ثنائيًا، بل تمتد إلى دورها بوصفها فاعلًا إقليميًا ودوليًا قادرًا على حشد دعم إقليمي أوسع للمبادرات الدبلوماسية.

الدفاع والأمن

لطالما شكل الدفاع والأمن أحد أبرز محاور العلاقات السعودية الفرنسية، وشمل ذلك المعدات العسكرية والتدريب والأمن، وتطوير القدرات البرية والبحرية والجوية للمملكة. وفي إطار رؤية 2030، إزداد تركيز برامج تحول قطاع الدفاع في المملكة على التوطين، وتعزيز القدرات الصناعية المحلية، والتدريب والصيانة والبحث والتطوير، وبناء منظومة دفاع وطنية متكاملة. ويتيح هذا التوجه لفرنسا أداء دور يتجاوز دور المورد، لتكون شريكًا استراتيجيًا وصناعيًا طويل الأمد في مجالات المشتريات والتدريب والصيانة والجاهزية العملياتية، والتدريبات والتشغيل البيني ونقل المعرفة، والإنتاج المشترك والبحث والتطوير. وتعكس الخطة التنفيذية الموقعة بين وزارتي الدفاع في ديسمبر 2023، وما أعقبها من التزامات متجددة بتوسيع التعاون في عام 2024، توجهًا نحو جعل القدرات الدفاعية السعودية والفرنسية أكثر تكاملًا، بدلًا من أن تظل العلاقة محصورة في إطار المعاملات التجارية.

في عام 2026، اكتسب التعاون الأمني أهمية خاصة في أعقاب الهجمات الإيرانية التي استهدفت عددًا من دول المنطقة، وما أعربت عنه فرنسا مرارًا من تضامنها مع المملكة العربية السعودية واستعدادها للمساهمة في الدفاع عنها إذا اقتضت الحاجة. ويبرز الأمن البحري بوصفه أحد أوضح مجالات تلاقي المصالح بين البلدين؛ فالمملكة معنية بصورة مباشرة بأمن الخليج والبحر الأحمر، في حين تمتلك فرنسا قدرات بحرية متقدمة، وخبرة راسخة في المنطقة، ومسؤولياتها في الإطار الأوروبي، فضلًا عن اهتمامها بحماية الملاحة الدولية. ويؤكد التعاون في إطار حملة التوعية البحرية الأوروبية في مضيق هرمز (إيماسوه –EMASoH) وعملية أجينور (AGENOR) وعملية أسبيدس التابعة للاتحاد الأوروبي (EUNAVFOR ASPIDES) أن الأمن البحري أصبح أحد المجالات التي تتجسد فيها الشراكة عمليًا بين البلدين. وقد تجاوز هذا التعاون نطاق التدريبات البحرية ليشمل الوعي بالمجال البحري، والمراقبة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وحماية البنية التحتية الحيوية، ومكافحة الألغام، والبحث والإنقاذ، وأمن الموانئ، والخدمات اللوجستية، والتدريب، وقابلية التشغيل البيني. وعليه، تتكامل مصلحة المملكة في ضمان أمن طرق الملاحة في الخليج والبحر الأحمر مع القدرات البحرية الفرنسية وما تضطلع به من أدوار ومسؤوليات على المستوى الأوروبي وحرصها على صون حرية الملاحة، بما يتيح للبلدين تعميق التنسيق في مجالات الوعي بالمجال البحري، وحماية البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

التعاون بشأن فلسطين والسعي إلى تحقيق السلام الإقليمي

تتشارك المملكة العربية السعودية وفرنسا الرؤية ذاتها والاهتمام الحثيث بالدفع نحو تحقيق سلامٍ شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. ويستند تعاونهما بشأن القضية الفلسطينية إلى ما تتمتع به المملكة من مكانة في الدبلوماسية العربية والإسلامية، وما لفرنسا من نفوذ في أوروبا والمؤسسات متعددة الأطراف. وقد شدد البلدان على حماية المدنيين، وتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم المؤسسات الفلسطينية المشروعة، وإرساء حل الدولتين وفقًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومثّلت رئاستهما المشتركة للمؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن "التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين"، الذي عُقد في يوليو 2025 واستؤنف على مستوى القادة في سبتمبر، مؤشرًا مهمًا على الثقة الدولية بدورهما الدبلوماسي المشترك. وتناول "إعلان نيويورك "، المنبثق عن المؤتمر، إنهاء الحرب في غزة، وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية، ودعم إعادة الإعمار، وتعزيز المؤسسات الفلسطينية، والحفاظ على حل الدولتين، وتهيئة الظروف أمام تكامل إقليمي يقوم على السلام والاعتراف المتبادل.

المصدر: BBC

وتتجلى القيمة الاستراتيجية للعلاقات السعودية الفرنسية أيضًا في لبنان وسوريا، حيث يستطيع البلدان توظيف ما يمتلكه كل منهما من مصادر نفوذ بما يكمل دور الطرف الآخر. فقد كان لبنان على مدى عقود مجالًا رئيسيًا للحضور الدبلوماسي الفرنسي، وتحظى المملكة فيه بثقل سياسي وحضور تاريخي بارز؛ وقد أكد البلدان دعمهما لسيادة الدولة اللبنانية وسلامة أراضيها، ولتعزيز مؤسساتها. وفي سوريا، تتقاطع المصالح السعودية والفرنسية في دعم الاستقرار والسيادة والمسار السياسي، مع مراعاة الأبعاد الإنسانية والأمنية التي تتجاوز حدود البلاد.

وتكشف هذه الحالات عن سمة أوسع للشراكة بين البلدين: فهي تكون أكثر فاعلية حين يستثمر كل طرف نقاط قوته، بدل أن يحاول أداء الدور نفسه الذي يؤديه الطرف الآخر. فالمملكة تتمتع بشرعية إقليمية وقنوات وصول تتيح لها الإسهام بفاعلية، بينما تستطيع فرنسا حشد الدعم الأوروبي والمتعدد الأطراف، بما يساعد البلدين على بلورة مقاربات أكثر تنسيقًا لتحقيق السلام وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

أجندة مشتركة في مجالات التحول الاقتصادي والطاقة والتقنيات الناشئة

تتبلور معالم الأجندة الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وفرنسا في ظل فرصٍ متزايدة للتكامل والترابط بين مستهدفات رؤية 2030 وأولويات فرنسا في مجالات الاستثمار والابتكار. فالمملكة تعمل على تطوير قطاعات اقتصادية جديدة، وتوسيع قاعدتها الصناعية، وتوسيع اقتصادها السياحي والثقافي ، وتهيئة بيئة أكثر جاذبية للاستثمار، والاستثمار في التكنولوجيا ورأس المال البشري. في المقابل، تمتلك فرنسا خبرات متخصصة يمكن أن تسهم في دعم هذه التوجهات، فيما تتيح المملكة للشركات والمؤسسات الفرنسية إمكانية الوصول إلى واحدة من أكثر البيئات التنموية طموحًا في العالم. وقد أبرز المنتدى السعودي الفرنسي للاستثمار، الذي استضافته الرياض في ديسمبر 2024، اتساع نطاق التعاون الاقتصادي بين البلدين؛ إذ جمع أكثر من 800 مشارك، وشهد إبرام عقود واتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجموعة من القطاعات. وبلغ حجم التجارة الثنائية 12 مليار دولار في عام 2025، فيما قاربت الاستثمارات الفرنسية في المملكة ثلاثة أضعاف مستواها السابق، مرتفعة من 7 مليارات ريال سعودي إلى 19 مليار ريال سعودي، أي إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف مستواها السابق.

وتوفر هذه التطورات أساسًا مواتيًا أمام المملكة لمواصلة بناء قدراتها المحلية، وفي الوقت نفسه تتيح للشركات الفرنسية ترسيخ حضورها التجاري والاستثماري على المدى الطويل في السوق السعودية. ويُعد التعاون في مجال الطاقة ركيزة أساسية أخرى في العلاقات السعودية الفرنسية، إذ يجمع بين المكانة المحورية للمملكة في أسواق الطاقة العالمية والقدرات التقنية الفرنسية في أنظمة الطاقة والهندسة الصناعية والتقنيات منخفضة الكربون. وفي حين تركز التعاون بين البلدين تاريخيًا على المحروقات والتكرير والبتروكيماويات والكهرباء، يُرجح أن تتسع آفاقه مستقبلًا لتشمل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة وتخزينها، والهيدروجين، وشبكات الكهرباء، والمعادن الحيوية، واحتجاز الكربون، فضلًا عن إمكانية التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية.

وتبرز الشراكة بين أرامكو السعودية وتوتال إنرجيز، وفي مقدمتها مصفاة شركة أرامكو السعودية توتال للتكرير والبتروكيماويات (ساتورب)، بوصفها نموذجًا بارزًا لهذا التعاون. ولا يقتصر نطاق الشراكة على قطاع الطاقة، بل يمتد إلى بناء سلاسل إمداد أكثر قدرة على الصمود، وتوطين التقنيات، والبحث والتدريب، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تخطيط الطاقة، إلى جانب تقنيات الفضاء، حيث يمكن لخبرات المركز الوطني الفرنسي لدراسات الفضاء (CNES) والمنظومة الفرنسية الأوسع لقطاع الطيران والفضاء أن تتكامل مع القدرات التي تطورها المملكة في هذا المجال. وتتكامل هذه المجالات لتجمع بين الاستثمار والتوطين الصناعي والابتكار، مع الإسهام في تأمين الوصول إلى المدخلات الحيوية.

العُلا والبعد الثقافي

المصدر: French Agency for AlUla Development (AFALULA)

على صعيد آخر، يمثل البعد الثقافي أحد أبرز مكامن القوة والتميز في العلاقات السعودية الفرنسية، وتأتي الشراكة في العُلا في مقدمة الأمثلة على ذلك. فقد أرسى الاتفاق الحكومي الدولي المبرم عام 2018، والذي نص على إنشاء الوكالة الفرنسية لتطوير العُلا (AFALULA)، إطارًا للتعاون في مجالات التخطيط الحضري والهندسة المعمارية، والإدارة البيئية، والفنون والثقافة، والسياحة التراثية، والتعليم والتدريب، والأمن. ثم أسهم إنشاء فيلا الحِجر في ترسيخ هذه الرؤية الثقافية المشتركة، من خلال تعزيز التواصل بين الفنانين والباحثين والمعماريين والطلاب والمتخصصين في المجال الثقافي من المملكة وفرنسا. وعلى نطاق أوسع، يعكس التعاون في مجالات المتاحف وعلم الآثار والفنون البصرية والسينما والتعليم والبحث والسياحة على قدرة الشراكة على مواكبة مسار التحول في المملكة، وفي الوقت نفسه الإسهام في توسيع الحوار الثقافي وتعزيز التفاهم الدولي. وتجسد العُلا هذا التكامل من خلال الجمع بين صون التراث والتنمية المستدامة والصناعات الإبداعية والتعليم، بالتزامن مع تنامي مكانة المملكة بوصفها وجهة ثقافية عالمية.

الخاتمة

تستند العلاقات السعودية الفرنسية إلى أسس تاريخية قوية، فيما تتطور أجندتها الاستراتيجية لتشمل نطاقًا أوسع من مجالات التعاون. وتنبع أهمية هذه العلاقات من قدرتها على الجمع بين الحوار السياسي والتكامل الاقتصادي، والتعاون التكنولوجي، والشراكة في قطاعي الدفاع والأمن البحري، إلى جانب المصالح المشتركة في دعم الاستقرار الإقليمي والدولي. وقد أرست عقود من الثقة المتراكمة أساسًا متينًا لهذه العلاقة، التي تواصل في الوقت نفسه التكيف مع الفرص والتحديات التي تفرضها بيئة دولية آخذة في التغير. من هذا المنطلق، تتمتع الرياض وباريس بمقومات تتيح لهما مواصلة الارتقاء بالعلاقة وفتح آفاق جديدة أمامها. ومن خلال الجمع بين التنمية الوطنية والسلام الإقليمي، والابتكار والحوار الثقافي، والشراكة الاقتصادية والانخراط الدولي المسؤول، تستطيع الرياض وباريس مواصلة ترسيخ علاقة تكتسب بالفعل أهمية كبيرة للمملكة وفرنسا ومنطقة الخليج وأوروبا.

د. عبد العزيز بن صقر هو مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع